

مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تزايد التطور التكنولوجي أصبح التغيير سمة أساسية في العالم كله على جميع الأصعدة، ولا سيما في المجال السياسي، حيث لا يخفى على الكثير العلاقة الوثيقة بين السياسة والتكنولوجيا؛ فهما وجهان لعملة واحدة، فالتكنولوجيا أداة أساسية ومحرك رئيسي لفعل السياسة، كما تحدد مصائر أنظمة البقاء والحضور القوي أو بالزوال. وفي عصرها المبكر مكّنت دولاً من احتلال دول أخرى عسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن أنها خلال السنوات الأخيرة دفعت إلى تشكيل الحركات العالمية، ونجحت كوسيط ثوري وسياسي في حشد الآلاف في كثير من النورات التي شهدتها مختلف البلدان، وأثرت في التواصل السريع بين كل بقاع العالم، وعلى القيم المجتمعية والعلاقات الإنسانية، فصارت تمثل ضرورة سياسية للدول المتقدمة، لأنه من دونها لن تتوافر الثروة مما يسيطر الفعل السياسي وشرعيته.

ونظراً إلى تعدد التأمّلات والرؤى حول ما يُمكن أن يضيفه هذا العاملان بشكل كبير، ففي ضوء التغيرات السريعة العالمية؛ عقدت مؤسسة «هنري جاكسون» لأبحاث الأمن والسياسة الخارجية، بلندن، يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، ندوة بعنوان «سياسة المستقبل»؛ لمناقشة مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، لتحمل نفس العنوان الذي يحمله كتاب «جيمي سسكيند»، الباحث في مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد البريطانية، المتحدث الرئيسي بالندوة، والذي عرض أهم أفكاره وسط لفيث من الأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين، والمهتمين بموضوع الكتاب، مستخدماً نهجاً تحليلياً مزوداً بالأدلة التاريخية والسياسية.

في البداية، ذكر «سسكيند» أنه على مر التاريخ أدت الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا إلى إحداث تغييرات سريعة غيرت عالماً بشكل كبير، ففي ضوء التغيرات السريعة للتقدم التكنولوجي بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فإن القدرة على إحداث تحولات في الاقتصاد والسياسة والمجتمع أصبح أمراً محورياً على مستوى العالم في دفع مسار التنمية البشرية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي مع انتشار الإنترنت، أصبح العالم على أعقاب منحنى تاريخي مشابه للثورة الصناعية؛ والذي سيقودنا إلى نظام عالمي جديد يحكمه الذكاء الاصطناعي، وجمع البيانات الضخمة، فضلاً عن مستوى غير مسبوق من الترابط التكنولوجي وهو ما أطلق عليه «كلاوس شواب» الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، في تقريره عام ٢٠١٦، «الثورة الصناعية الرابعة»، والتي كما يقول «كلاوس» «نحن نقف على حافة ثورة تكنولوجية ستغير بشكل جذري الطريقة التي نعيش بها ونعمل وتواصل بها، وهو ما سيكون في نطاقه ومستواه وتعبئته مختلفاً عن أي شيء شهدته البشرية من قبل».

وانطلاقاً من هذا، ركز «سسكيند» حديثه على تحديد التقدم التكنولوجي المتوقع أن يفود إلى تغيير ثوري على صعيد السياسة العالمية، في إشارة منه إلى ثلاثة تطورات رئيسية من المتوقع أن تُمثل الدافع إلى عصر سياسي جديد، وهي: أولاً: أنظمة قادرة بشكل متزايد، ثانياً: تكنولوجيات متكاملة على نحو مُتزايد، ثالثاً: مُجتمع كمي. ومن بين كل هذه الأسباب، ربما يكون العامل الأول هو الأهم، حيث يشمل الاستقلالية التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، والتي لديها القدرة على تغيير المشهد السياسي للعالم أجمع.

وفي سياق التأثيرات المتعددة للذكاء الاصطناعي، يختلف «سسكيند» مع مقولة «رولان استغان» محلل التكنولوجيا في موقع «البيزنس» البريطاني، الذي يرى أن «كل سنتين أو نحو ذلك، يضاعف الذكاء الاصطناعي من قدرته، وهذا النوع من النمو المتسارع سيؤدي إلى نكاه مفيد جداً للإنسان»؛ فوفقاً ل«سسكيند»، يمكن لهذا النمو المتسارع خاصة في كثير من

العمليات السياسية، أن يؤدي إلى الغغاضي عن الكثير من المشاركات البشرية، مثل؛ «تشريع السياسات، والإشراف القضائي، ووسائل الإعلام، والمجال البحثي»، حيث يمكن للأجهزة أن تتعلم إنجاز تلك المهام وتؤديها بشكل أسرع وأفضل من البشر.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم قد أثرى حياة الكثيرين إلى حد كبير، فإن أخطاره السياسية هو الضعف الذي يمكن أن يُعتمده كل من الأفراد والدول في حال ما كانوا هدفا لهجمات إلكترونية تسعى إلى تعطيل أنظمة الاتصالات والخدمات، ويدعم حديثه، بما قاله الجنرال «كريستوفر ديفيرل» قائد القوات المشتركة البريطانية، لديفيس جورانل، البريطانية، من أن روسيا من المتوقع أن «تستعد لهجوم إلكتروني واسع النطاق على البنية التحتية البريطانية، فكل نظام لدينا يتم التحكم به بطريقة ما من قبل الأنظمة التي يشكل أو يأخر لديها تلك التكنولوجيا».

واستدل «سسكيند» من هذا على أنه من المُمكن أن يكون لهذا التقدم عواقب وخيمة للغاية بالنسبة إلى الكثير من الأنظمة أو حتى الأشخاص؛ أي إنه إذا كان يمكنك الحصول على تلك التكنولوجيا فيمكنك أن تؤثر بها على من تشاء، وخاصة أن التأثيرات السياسية الناجمة عن التقدم التكنولوجي، تزداد خطورة مع طبيعة المجتمع الكمي العالمي، والذي يُعرّفه بأنه العملية التي تسنها الحكومات والأفراد ومجموعات المجتمع المدني والشركات الخاصة لجمع قدر هائل من البيانات الشخصية، حيث يتم الوصول إلى الملفات الشخصية عبر الإنترنت لمستخدميه، وتحديدًا من خلال حسابات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ثم يتم نشر هذه البيانات لخدمة أغراض سياسية، مثل البحث عن التجمعات السياسية، أو لعمليات مكافحة الإرهاب، أو تفهم الاتجاهات الجغرافية. واستدل على رأيه بعدد من الأمثلة التي تم فيها التلاعب بالبيانات الشخصية للأفراد سواء من قبل الحكومات أو بعض الشركات، فعلى سبيل المثال:

استند إلى ما قاله كل من «لاري دايووند»، مدير مركز التنمية والديمقراطية في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا، والباحثة «أنا ميتشل» من معهد فريمان سيوغي للدراسات الدولية بالجامعة ذاتها، في تقريرهما في مجلة «ذا أتلانتك الأمريكية»، من أنه وعلى الرغم من أن جمع البيانات قد أثبت أنه مفيد للحكومات على أساس الأمن القومي وتطوير السياسة، إلا أن الصين استغلت بالفعل مظاهر التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي واستخراج البيانات وتخزينها من أجل إنشاء ملفات تعريفية مفصلة عن جميع مواطنيها، ومراقبة ماهية السلوكيات والممارسات الجيدة وغيرها التي يرتكبوها، مشيرين إلى أن مثل هذه المراقبة الرقمية المتطورة تشكل تهديداً جديداً وخطراً لحرية التعبير على الإنترنت وقضايا حقوق الإنسان الأخرى في الصين.

كما يشير إلى استخدام البيانات الشخصية من قبل شركات مثل؛ فيسبوك وتويتر؛ لأغراض شائنة، مثل نشر معلومات مغلوطة وأخبار زائفة، والأمر الأكثر أهمية، وهو إمكانية قيام الحكومات والدول المارقة باستخدام هذه البيانات لتوسيع المراقبة شبه القانونية أو غير القانونية بحق المواطنين. وفي هذا الصدد، ذكرت مجلة «ذا إيكونوميست البريطانية» في تقرير لها عام ٢٠١٦ «أن مراقبة الإنترنت وتوافر أدوات هائلة من البيانات حول كل هؤلاء المواطنين وأي شيء آخر، سيؤدي إلى التحول الجذري في ملامح العملية السياسية».

وفي السياق الغربي في السنوات الأخيرة، يشير إلى الضجة التي أحاطت بانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٦، «دونالد ترامب»، حيث تمكن عملاء محليون وأجانب من شن عمليات تضليل إلكترونية يتم على إثرها استغلال برمجيات ومعدات آلية يستخدمها فيسبوك لكي يقيس مدى جودة كل منشور يتم نشره على الفيسبوك، وذلك من أجل تقييّمه ومن ثم إظهاره أمام المستخدم المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب في الصفحة الشخصية، وتغذيتهما بالأخبار المضلّة والمزيّفة لتحفيز

النخبين على دعم «دونالد ترامب».

وبالنسبة إلى «سسكيند»، فإن ملامح التحول والتغيير والتهديدات التكنولوجية باتت بمثابة نتائج جذرية تعكس فجر عصر سياسي جديد؛ يقبع فيه المواطنون تحت كنف الدولة، ويزداد ضعفهم وخضوعهم لها بمرور الوقت. وفي هذا السياق، يعتقد أن الديمقراطية والحرية والعدالة هي القضايا الأكثر تأثراً وضرراً بهذه التغيرات والتحولات، وطالما أن التقنيات التكنولوجية في حوزة السلطة، فإن أكبر التحولات ستُرى قريباً.

بشكل أساسي، تستند حجته إلى الفرضية القائلة بأنه «نظراً إلى اعتمادنا على التقنيات التكنولوجية ومدى قابليتنا للتأثر بها، فإن السلطة الحقيقية في العصر السياسي القادم سوف يتقلدها أولئك الذين سيمسكون بمقاييد السيطرة على جميع أنواع البرمجيات وبرامج النظم المتطورة»، ويتجلى ذلك من خلال القوة التي يتمتع بها أولئك الذين يتحكمون في تلك الخوارزمات الإلكترونية، سواء كانت تستهدف مجالات التكنولوجيا العسكرية أو وسائل الإعلام الاجتماعية أو برامج البنية التحتية، حيث يستطيعون إنشاء قواعد للبيانات، الأمر الذي لا يمكن معه السيطرة عليهم.

وخلص في النهاية إلى حقيقة مهمة، وهي أن امتلاك أقلية من الشركات والمؤسسات خبرات في تطوير تلك الخوارزمات ونظم البرمجة المتطورة، يمكنها من أن تحلّي شكل وتكوين الحياة السياسية من خلال تقنيات تكنولوجية تتجاوز إدراك العامة، وما يزيد الأمر خطورة، هو أن معظم صانعي السياسة يفتقرون إلى المعرفة المتقدمة بالتقنيات التكنولوجية والأنظمة، ما يعني أنهم غير قادرين على ممارسة أي مراقبة على الشركات التكنولوجية الخاصة التي تشكل على نحو متزايد مسار السلوك السياسي.

وعلى الرغم من أن «سسكيند» قدم نظرة شاملة ومُفصّلة عن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الحديثة أن تغير الحياة السياسية بشكل جذري، فإنه فشل في توسيع نطاق تحليلاته إلى ما هو أبعد من العالم المتقدم؛ حيث ركز على وجه الخصوص على الدول الغربية، ولم يقدم نظرة ثابتة عن كيفية احتمالات تأثير هذه التحولات وفاق انتشار مثل هذه التقنيات على دول أقل تقدماً في التطور التكنولوجي، ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال، هناك الكثير من البلدان بعيدة كل البعد عن الاعتماد على تلك التكنولوجية بالمقارنة بالدول الغربية، كما لم يتطرق إلى نتيجة استخدام مثل تلك التكنولوجية المتقدمة بالنسبة إلى دول مرتقّتها الصراعات مثل اليمن والعراق وسوريا.

ومع ذلك، فإن جلسة الأسئلة والأجوبة التي أعقبت كلمته عرضت المزيد من البصيرة في منطقتي فرضيته حول «مدى التفاعل والارتباط بين التكنولوجيا والسياسة»، ومن بين أهم الأسئلة التي تم توجيهها له، هو توقعاته عن التأثيرات المحتملة لاستمرار تزايد وتيرة التشغيل الآلي خاصة في سوق العمل، حيث يتم الاستغناء عن القوة البشرية ويحل محلها الآلات، والروبوتات وبرامج الحاسب، وهنا يذكر أنه بعيداً عن جميع الديناميكيات والتأثيرات التي قد تخلفها التطورات التكنولوجية في المجال السياسي، فإن تلك القضية تحظى بأكثر نصيب من الاهتمام الأكاديمي، فمن المحتمل أن تؤدي إلى عواقب سياسية واجتماعية كارثية بسبب تفاقم مشكلة البطالة الجماعية، التي ربما تكون الخطر الأكثر شراسة على المدى القصير.

على العموم، استطاع مؤلف كتاب «سياسة المستقبل»، «جيمي سسكيند» إعطاء نظرة فائقة مدروسة - وإن كانت قائمة إلى حد ما - حول مدى التغيير في معدلات الأفكار والسلوكيات وأنماط الحياة التي سارعت بها التطورات التقنية، كما نجح في إظهار مدى إمكانية التكنولوجيا المعاصرة والمستقبلية في تشكيل الحياة السياسية في المستقبل القريب، وإن كان يؤخذ عليه جعل محتوى مناقشته يتحور حول الغرب فقط، وعدم تطبيق أطروحته خارج حدود العالم المتقدم.

الجرائم الكبرى والبحث عن ضحية



د. محمد العباسي

حمضه النووي مع آثار تلك الجريمة. وتبين الكثير من الوثائق والشكاوى مدى سوء أخلاق «ستيفن أفري» وميوله للتعدي وتهديده بقتل زوجته التي طلقته أثناء وجوده بالسجن. وقد شهد ضده بعض أقرانه المسجونين معه بأنه طالما كرر تهديداته بقتلها هي وأهلها، وبعض تلك التهديدات موثقة في رسائل غاضبة كتبها لها من داخل السجن.

وشهد بعضهم ضده لاحقاً بأنه كثيراً ما كان يكرر بأنه سيقتلها، بل وكان يتجسس بأنه ينوي خطف و اغتصاب النساء وحرقت جثتهن للتلخس من آثار جرائمه. وأغلب هذه الحقائق الدامغة غفلت عن ذكرها حلقات برنامج «Netflix»، عما جرى في قضية مقتل المصورة «تيريسا هاليباك» في ٢٠٠٥.

بل ركز البرنامج في كل حلقاته على التلميح إلى أنه بعد أن تم إخلاء سبيله في ٢٠٠٤ ارتكب «ستيفن أفري» خطيئة قاتلة، حيث تجرأ على المطالبة بتعويض كرد اعتبار عن سنوات سجنه ظلماً وطالب بتعويضه بمبلغ ٣٦ مليون دولار مقابل الأضرار المعنوية والمادية إثر مكوثه في السجن حوالي ١٨ سنة!! وربما بسبب هذه المطالبة الجريئة من رجل ذي سوابق معروف بشنوره أفعاله وسوء أخلاقه وعنفه، جعلت بعض الجهات تشك بأن الشرطة ربما تعمدت توريطة في قضية مقتل «تيريسا».

القضية تدور حول اختفاء الشابة «تيريسا هاليباك» التي كانت تعمل مصورة في مجال الإعلانات المتعلقة ببيع السيارات المستعملة. وكانت «تيرسا» قد زارت موقع سكن وعمل «ستيفن أفري» يوم اختفائها

لتصوير سيارة معروضة للبيع، ووجدت الشرطة سيارة «تيريسا»، بالفعل في موقع عمل «ستيفن» الذي كان يعمل في مجال السيارات القديمة والهالكة (سكراب) وبيع أجزاء السيارات المستعملة في أرض يمتلكها عائلة «أفري» تعج بمنازل السيارات المستهالكة على مساحة واسعة من أرضهم المخصصة لتلك المهنة. باختصار، دار الشك منذ الوهلة الأولى حول «ستيفن أفري» وبمساعدة ابن أخته القاصر «بريندون دبسي» بخطف واحتجاز واعتصاب الضحية في منزل «ستيفن» الواقع بنفس الموقع ومن ثم بقتلها للضحية وحرقها جثتها في حفرة مخصصة لحرق النفايات بنفس الموقع.

ولجأت النيابة العامة لأقوال «بريندون دبسي» والتي بعد عملية استجواب مطولة ويحوم حولها شكوك بممارسة الكثير من الضغط النفسي والتوجيه المتعمد لاستدراج معلومات محددة عبر التلقين والتهديد المطنن. ونشوب عملية استجواب «بريندون» شائبة قانونية حول سلامة عملية التحقيق مع قاصر من دون وجود أحد أفراد أسرته البالغين وعدم وجود تمثيل قانوني معه أثناء الاستجواب. وكانت الأقوال المستخرجة من «ستيفن» مع «بريندون» هي من أهم عوامل إصاق التهمة ب«ستيفن أفري» في هذه القضية بشكل أساسي، وتم الحكم عليه في أواخر ٢٠٠٥ بالسجن مدى الحياة من دون أي حق للمطالبة بالبراءة المبكر، وتم الحكم على ابن أخته أيضاً بالسجن المؤبد.

فهل كانت القضية مفبركة من الأساس

ما الذي يخطط له اليمين الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية؟



د. أسعد عبدالرحمن

شيء، حتى يأتي يوم يقول فيه الفلسطينيون نحن لا نريد دولة نحن نريد التصويت، عندها ماذا سنقول لهم؟ هل سنقول لا تصوتوا في الانتخابات، هل نحن جنوب إفريقيا».

غير أن الأغلبية الساحقة في اليمين الإسرائيلي الحاكم يدعو، من دون مواربة إلى التحدث عن فكرة «حل الدولتين» والمشاركة إلى تكثيف الاستثمار/ «الاستيطان» وصولاً إلى فرض السيادة الإسرائيلية على كامل أراضي الضفة، حتى لو وصل الأمر إلى «ترانسفير» لترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

الدولة الصهيونية قادرة على السيطرة على الأرض وزرع الضفة بالمستعمرات/ «المستوطنات»، لكن مسألة «الترانسفير» مشكوك في نجاحها ضمن المعطيات الراهنة حيث لا حرب شاملة في المنطقة. وبسبب انشداد قادة اليمين نحو «الضفة»، فإنهم - أو معظمهم - على استعداد لتقديم تنازلات في قطاع غزة، لأنه عملياً، بغض النظر عن إرادة حركتي «فتح» و«حماس»، تجه الدولة الصهيونية لجعل قطاع غزة الدولة الفلسطينية.

وعلى درب تسريع قادة اليمين الإسرائيلي خطاهم لضم الضفة الغربية، يأتي ما كشفت عنه صحيفة «إسرائيل اليوم» مؤخراً من سعي «الإدارة المدنية» الإسرائيلية في الضفة إلى مضاعفة عدد موظفيها، وكما هو معروف فإن هذه «الإدارة» - وعلى عكس اسمها - هي هيئة إسرائيلية عسكرية مستعمرين كانت تدير شؤون المستعمرين الصهيويين في الضفة وقطاع غزة قبل تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤. وأعدت إسرائيل تفعيل دورها عقب إعادة احتلالها للضفة عام ٢٠٠٢. وهذا الأمر يعني سعي إسرائيل من خلال توسيع مجال عمل مكاتب الإدارة المدنية في الضفة، إلى سحب البساط من تحت مخاطر الضم، الأمر الذي تجاوزها، وتعبئة أي فراغ قد يحدث في حال «حلها»، أو سقوطها، وذلك بحجة تزايد أعداد المستعمرين في الضفة بشكل كبير.

تحذير من الممسؤول الأول عن الصحة في أمريكا



د. إسماعيل محمد المدني

في السجائر الإلكترونية، والتي لها دور مشهود في جذب الشباب وترغيبهم في استخدامها هذه السجائر المهلكة لصحة الشباب والأطفال.

وما يؤكد صحة هذه المعلومات والإحصاءات وواقعيتهما حول الإقبال غير العادي والمتعاظم والواسع الانتشار للشباب والمراهقين من طلاب المدارس وغيرهم على تدخين السجائر الإلكترونية، وخاصة من النوع الذي يُطلق عليه جُول (Juul) وهو عبارة عن منتج يدوي صغير جداً يشبه في حجمه وشكله «الفلاش ميموري»، أو ذاكرة الكمبيوتر التي تستخدمها الآن لحفظ البيانات والمعلومات، هو تعهد شركات التبغ العملاقة المتعددة الجنسيات وعلى رأسها شركة ألتريا (Altria) التي تنتج سيجارة مارلبورو الشهيرة بالاستثمار في هذا المنتج من السجائر الإلكترونية(جول) بأكثر مبلغ مالي تاريخي للشركة وهو ١٢,٨ بليون دولار، إضافة إلى شراء ٣٥٪ من أسهم الشركة التي تنتج هذا النوع والموجودة في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، علماً أن «جول» يستحوذ على ٧٠٪ من سوق السجائر الإلكترونية، بحسب ما ورد في صحيفة الفايننشال تايمز والبوليمرج في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

فالسجائر الإلكترونية من المعروف الآن أنها تؤدي إلى الإيمان، حيث إن المدخن يستنشق مادة «النيكوتين» السامة والمخررة، إضافة إلى السمووم الأخرى التي يستنشقتها الإنسان مباشرة بعد تدخين النيكوتين، ونحو ٧٠٠٠ مادة مضافة سرياً لا يعلم أحد عن هويتها تستخدم لتحصين مذاق العام وإعطاء نكهات خاصة تُرضي كل الأنواق والأهواء والرجبات، ومن هذه الملوثات أيضاً المركبات العضوية السامة التي تسبب السرطان كالفورمالدهيد والبنزين ومركب «الذأي أستيل» وبعض العناصر الثقيلة كالرصاص والكروميوم والزنك والكاديوم والنيكل. والأخطر من هذا كله أن الدراسات أكدت أن لتدخين السجائر الإلكترونية أضراراً صحية مشهودة منها أنها تضاعف من مخاطر التعرض لأمراض القلب وتلف الأوعية الدموية والسقوط في السكته القلبية، كذلك فإنها تؤثر على خلايا المخ، وبالتحديد الأجزاء التي لها علاقة بالقدرة على التخطيط واتخاذ القرار. وأتمنى بعد كل هذه الأدلة الدامغة أن تأخذ حكومتنا ممثلة في وزارة الصحة موقفاً حاسماً وقوياً من تدخين السجائر بشكل عام، ومن هذا المنتج الشيطاني الجديد الذي انتشر في الكثير من المجتمعات كانتشار النارج في الهشيم بشكل خاص، فليس هناك أي مبرر للاستمرار أو التجايل في اتخاذ القرار، فالأمر بين ومشهود ومكشوف وأماناً جميعاً، والوقاية خير من العلاج.

حذر بشدة المسؤول الأول للمرشد العام للصحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يُطلقون عليه «الجراح العام»، وهو المتحدث الرسمي للحكومة الأمريكية حول قضايا الصحة العامة، عندما قال في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨: «نحن بحاجة إلى حماية صحة أطفالنا من جميع مُنتجات التبغ، بما في ذلك جميع أنواع السجائر الإلكترونية»، كما أضاف قائلاً: «كل واحد منا يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في حماية صحة شبابنا من مخاطر السجائر الإلكترونية، وعلينا من اليوم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الحازمة لحماية صحة شبابنا».

هذا الإعلان التحذيري الشديد اللهجة والمضمون لم يأت من فراغ بل كان صدق الصوت لتوصيات أخرى من أجهزة حكومية اتحادية معنية بالتدخين، وبالتحديد الجائر الإلكترونية للصحة العامة، كما استندت هذه التصريحات النارية القوية إلى دراسات وأبحاث علمية منشورة حول أضرار السجائر الإلكترونية، إضافة إلى التقارير الحكومية الرسمية الصادرة من الأجهزة الاتحادية، ومنها مراكز التحكم ومع العرض وإدارة الدواء والغذاء. فعلى سبيل المثال، نشرت مراكز التحكم ومنع المرض دراسة ميدانية في نوفمبر ٢٠١٨ تؤكد فيها زيادة مخيفة وملققة في استخدام طلاب مدارس الثانوية للسجائر الإلكترونية بنسبة عالية جداً وصلت إلى ٧٨٪، كما أكدت الإحصاءات والأرقام المنشورة في ١٧ ديسمبر من عام ٢٠١٨ ارتفاع أعداد المراهقين المستخدمين لهذا النوع القاتل الجديد من السجائر، حيث زاد عدد الشباب والمراهقين الذين جربوا تدخين السجائر الإلكترونية ١,٣ مليون شاب في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. فارتفعت النسبة من ١٢٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢١٪ عام ٢٠١٨. علماً أن العدد الإجمالي لطلاب المدارس والمراهقين الذين يستخدمون السجائر الإلكترونية حالياً بلغ ٣,٦ ملايين.

أما التصريحات التي تساند وتدعم إعلان مسؤول الصحة الأول فقد جاءت على لسان رئيس إدارة الغذاء والدواء في ١٥ سبتمبر ٢٠١٨، حيث حذر أيضاً بشدة وأعلن عبارات لا لبس فيها ولا غموض واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار من تصرفاته العنيفة تجاهها، ويقال إن حتى ابن أخته «بريندون دبسي» المتهم معه في الجريمة اشتكى من تحرش «ستيفن» به جنسيا عدة مرات؛ لذا يبدو أن الشخصية غير السوية التي اشتهر بها «ستيفن أفري» تجعل منه المرشح المناسب لهم للهم الموجهة إليه. فمن أب على الشر يلقى عقابه ولو بعد حين فالله يمهّل ولا يمهّل.

أكاديمي حبرني mazeej@gmail.com

bnctfpw@batalco.com.lb